دور مجلس التعاون الخليجي
في تفعيل المشروعات العربية المشتركة

د. محمد حسن خليفة(*)

مقدمة

عندما تتأمن ثقافة التكامل والإرادة السياسية في الأقطار العربية، تتحول الأنشطة التكاملية بين أي دولتين أو أكثر من الدول، أو التجمعات الإقليمية العربية، إلى وظيفة تكاملية في الإطار العربي الشامل، ولا يعود ينظر إلى هذه النشاطات والتجمعات الاقتصادية نظرة مريبة منفصلة عن العمل العربي المشترك، بل تصبح في أساسياته وفي صلب الأهداف العربية، التي تضمنتها جميع محاولات التعاون بين الدول العربية، فإذا كانت الظروف لم تساعد على جمع الأقطار العربية كافة في تجمع واحد يسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، فإنه من الممكن أن تتجمع دول عديدة في كل منطقة جغرافية عربية، تسعى إلى تفعيل التعاون والتكامل فيما بينها، ليصار لاحقاً إلى تأطيرها في تجمع فيدرالي اقتصادي، يرعى هذه التجمعات ويوفر لها الفرص اللازمة لتطويرها تمهيداً لانصهارها، بحال ساعدت الظروف العربية في إنشاء تكتل واحد، له استراتيجيته الواضحة ورؤيته الشاملة، الهادفة إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

الفقرة الأولى
أهمية المشاريع العربية المشتركة

"لقد ظهر في الأدبيات الاقتصادية خلال عقد السبعينات مجموعة من التعاريف للمشروعات المشتركة، اشتملت على صيغ ومفاهيم كثيرة تباينت بعض جوانبها، لكنها أجمعت كلها على مفهوم اقتصادي واحد، وهو أن المشروع المشترك أداة مادية ملموسة، تقود إلى منافع التكامل الاقتصادي العربي، وبتفصيل أكثر، فإن المشروعات العربية المشتركة، هي تلك المشروعات المقامة وفقاً للقوانين السارية المفعول في الأقطار العربية، أو في إطار الاتفاقيات العربية، والتي تشترك في إقامتها

(*) دكتوراه في العلاقات الدولية والدبلوماسية ومحاضر في الجامعة اللبنانية والجامعة الإسلامية في لبنان.

أطراف عربية في بلدين عربيين أو أكثر، سواء أكانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أم مختلط أم خاص، والتي تستهدف القيام بنشاط إنتاجي أو تجاري أو مالي أو خدمي أو غيره، من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية، ويعزز التشابك والتلاحم بين اقتصادات هذه الأقطار، ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بينها"[١].

وعلى الرغم من كثرة المؤسسات والمشاريع العربية المشتركة، التي تأسست منذ العام ١٩٧٤، ما زالت النظرة "القطرية الاقتصادية" هي التي تتحكم في وجهتها، ونتج عن ارتباط النفط بنشوء الدولة الحديثة في بلدان الخليج العربية، والالتزام بالكيانات الصغيرة، ظهور نوع جديد من "القطرية النفطية"، حيث يجري إيلاء المساحات والإنجازات القطرية أهمية كبيرة، بهدف تضخيم صورة القطر وإبرازها كحقيقة نهائية، على حساب التوجه القومي، في مسعى واضح إلى عدم ربط الحقبة النفطية بأي أفق عربي، يمكن أن يؤدي إلى التكامل بين الأقطار العربية، على الرغم من أن تحقيق التنسيق والتعاون الاقتصادي بين الأقطار النفطية، ونشوء مجلس التعاون الخليجي، أو غيره من التجمعات الاقتصادية، يمكن أن يوضع في الإطار العربي، طالما يستهدف التنمية في هذه الدول، ما ينعكس إيجاباً على مجمل اقتصاديات الدول العربية، ويأتي مكملاً لمجهودات التكامل الاقتصادي العربي الشامل[٢].

والأمر اللافت للانتباه، أن النشاطات العربية المشتركة نالت اهتماماً منذ بدايات مراحل التعاون العربي، لاقتناع الدول بجدواها، ومقدرتها على تعزيز القدرات الاقتصادية المتنوعة لاقتصاديات هذه الدول، وإحداث لحمة عربية تتجلى في صور التكامل المفيد للشعوب العربية، ما ينمي الشعور القومي، ويساعد على التوسع في مجالات التكامل إلى أقصى الحدود.

ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على التحركات الأولى للمشروعات العربية المشتركة، يتبين أنها تنحو باتجاه المزيد من الضعف والتفكك، وهي تسير من دون أي ترابط أو محددات واضحة، على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي طرأت على الأقطار العربية، نتيجة الثروة النفطية التي أحدثت تحولاً كبيراً في مداخيل هذه الدول، وأفرد لهذه الثروة أهمية استراتيجية، لما تتمتع به هذه الثروة من مميزات تحتاجها الدول الصناعية المتقدمة، فجاءت معظم المشروعات مجتزأة، من دون دراسة موضوعية، وغاب عنها التخطيط الإنمائي الشامل، ما أحدث تنافساً بين بعضها بسبب التشابه فيما بينها، كما يحرم دولاً عديدة من منافعها، كونها تشكل ضرورة لتنميتها، وفقاً للمزايا النسبية التي من الممكن الإفادة منها.

يمكن للمشروعات المشتركة أن تكون مدخلاً عملياً واضحاً للتكامل الاقتصادي، بين مجموعة البلاد التي تريد تحقيق هذا التكامل، فعن طريق أسلوب المشروعات المشتركة، يمكن تحقيق هذا الهدف على نحو تدريجي متطور، ومن خلال التحرك في قطاعات محددة من دون الدخول في المشكلات الواسعة والمتشعبة، التي تثيرها

(١) سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والآفاق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أيار ١٩٨٨، ص ١٩-٢٠.

(٢) محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، ط٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نيسان ١٩٨٥، ص ١٩٦.

محاولة تحقيق التكامل على المستوى الشامل لاقتصادات البلاد الأطراف دفعة واحدة، ما يجعل من السهل التغلب على المشكلات المحدودة، التي تنشأ بمناسبة إقامة هذه المشروعات، على أساس تحقيق منافع متساوية لجميع الدول الأطراف الداخلة في تكوينها، ما يساعد على تهيئة المناخ الملائم لنجاح العمل الاقتصادي التكاملي(٣).

وهناك ضرورة في أن تنطلق المشروعات العربية من استراتيجيات واعية، وفق منهج عملي ومحدد، مع تبيان الوسائل التي تعزز توسيع تلك المشروعات في الأقطار العربية، كما أن تحديد الأولوية في إقامتها تعدّ في غاية الأهمية، وهي أولوية تحتمها الرؤية الثاقبة لأنواع من المشروعات، القادرة على تحقيق نتائج إشعاعية، تشمل العديد من الأقطار العربية، بالإضافة إلى أن الخطط الواضحة والمتفق على انتهاجها، تجنب تلك المشروعات التأثيرات السلبية التي تحدثها مسألة التشابه فيما بينها، لأن الاحتكام إلى المزايا النسبية في اختيار الجهة القادرة على قيادة أي مشروع مشترك، هي الكفيلة بإزالة الخلافات التي قد تنشأ من التنافس الضار بين المشروعات المشتركة، وطالما أن الغاية المحددة، تتعلق بتحقيق المنافع المساعدة على التكامل الاقتصادي العربي، فإن ذلك يقود إلى الجدية في إنجاح تلك المشاريع، ومحاولة توسيع آفاقها، واجتذاب الدول للمشاركة فيها، ولعل هناك أكثر من اتجاه إلى تبني تلك الصيغة، ومحاولة الاستناد عليها في أية عملية تصحيحية لآليات العمل العربي المشترك، التي أثبتت التجارب فشلها، وقصورها في إظهار نتائج إيجابية، كان من المؤمل أن تعطي انطباعات مشجعة على ضرورة بقائها، وإن انتهاج رؤية جديدة مبنية على دعم إقامة المشروعات المشتركة، قد تعيد وتجدد الأفكار التنموية في جدوى العمل المشترك، وتسهم في إحياء مضامينه وفعالياته، التي بقيت لفترات طويلة بعيدة عن التطبيق.

لقد عدّت المشروعات العربية المشتركة صورة من صور التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية، تم بها تحريك بعض رؤوس الأموال العربية للاستثمار في بلدان عربية غير البلدان التي تتبعها، كما أدت إلى تعاون المال العربي والموارد الطبيعية العربية، مع قدر من العناصر البشرية الفنية وغير الفنية من بلدان عربية مختلفة.

والمجالات التي يجب أن تعطى الأولوية في سلم خيارات المشروعات العربية المشتركة المستقبلية، هي المجالات الإنتاجية القادرة على الوفاء بالاحتياجات التنموية للوطن العربي، على أن تتجه تلك المشروعات التي ستقام فيها نحو الحجوم الكبيرة، المفعمة بالإمكانيات الضخمة، القادرة على تحقيق أفضل النتائج، أي تلك المشروعات التي لا تستنفد وفورات النطاق، إلا إذا بلغت حجماً كبيراً، غالباً ما تعجز السوق القطرية عن استيعاب إنتاجه، وقد يفوق أحياناً كثيرة الحجم الأمثل الواحد من هذه المشروعات حاجة السوق العربية بأكملها، وعليه، فإن المشروعات التي تستحق أولوية في توسيع الإمكانيات المستقبلية للعمل العربي المشترك، هي تلك المتعلقة بمشروعات الأمن الغذائي، ومشروعات صناعة المعدات القادرة على إنتاج الآلات والمعدات والسلع الصناعية المختلفة،

(٣) محمد لبيب شقير، المفهوم التكاملي للمشروع المشترك، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، ٢٨-٣٠ تشرين الأول ١٩٨٢، الدوحة - قطر، منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص ١.

ومشروعات الصناعات البتروكيماوية، التي تعدّ محوراً أساسياً، له أهميته البارزة في التنمية الصناعية، بالإضافة إلى المشاريع الحيوية للأقطار العربية[٤].

ولا بد من اعتماد رؤية عربية موحدة، تقوم على تطوير الصناعة وتنميتها، وربطها بالقطاع الزراعي، لتأمين وسائل الإنتاج من جهة، ومساهمة التصنيع في تأمين السلع الغذائية، وفيما يلي عرض لدور التنمية الصناعية الخليجية في تفعيل العمل العربي المشترك، وقيام تكامل في المجال الزراعي، بين الدول الخليجية المموّلة للمشاريع المشتركة، والأقطار العربية الغنية بمواردها الزراعية.

أولاً: التنمية الصناعية الخليجية والعمل العربي المشترك

بداية، إن التعاون بين أقطار مجلس التعاون على الصعيد الصناعي، والذي يكتسب أهمية بالغة، لا بد من أن يسبقه تنمية صناعية على المستوى القطري، لخلق قاعدة اقتصادية، تمكن التعاون بين الأقطار على الانطلاق برؤية موحدة للتنمية الصناعية الخليجية، أو البدء من المعطيات الموحدة داخل هذه الأقطار، وبناءً على بيانات وإحصاءات دقيقة، تستند إليها أي استراتيجية صناعية خليجية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يجب أن تتوسع آفاق التعاون بين أقطار مجلس التعاون والبلدان العربية الأخرى، من أجل إحداث عملية تكامل وظيفية، تضع إمكانيات كل دولة، كميزة نسبية في هذه العملية، من أجل تحقيق حجم السوق الأمثل، والاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية والبشرية، وهذه الصورة تكتمل إيجابياتها بالوضعية التفاوضية القوية للأقطار العربية أو للتجمعات الإقليمية العربية، لأن من شأن ذلك أن يخفف من التبعية للخارج، ويعطي للعمل العربي المشترك بعداً إشعاعياً، يترك آثاراً مشرقة على المستوى القطري والقومي، كما يعزز القدرة الصناعية العربية، التي تمتلك مقومات كبيرة، تساعدها على تحقيق أهدافها، بعيداً عن تكرار التجارب الفاشلة، أو اعتماد العقلية الريعية في النشاطات الإنتاجية، وأخيراً، النجاح في إدارة العوائد النفطية وتكاملها مع عوامل الإنتاج الأخرى، الموجودة في الأقطار العربية، وهي تحتاج إلى من يستثمرها.

"فالعلاقة بين النفط والتنمية العربية تطرح مسألة تتعلق بالتصنيع، فقد طرح اقتصاديون ومتخصصون عرب موضوع استخدام النفط والغاز كمادة أولية لصناعات كثيرة جديدة، وذلك بالإفادة من الظروف المؤاتية، ألا وهي توفر المادة الأولية "ذات الكلفة المنخفضة" نسبياً لقيام صناعات جديدة، فالمعروف أن القيمة المضافة المتأتية من تصنيع النفط والغاز تفوق ما يحصل عليه البلد المصدر من تصدير المادة بشكلها الخام، والبلدان العربية تتمتع بهذه الميزة، وبالتالي من الطبيعي أن تتجه إليها الأنظار كأساس لبداية تصنيعية مهمة، وبعبارة أخرى، عدّ الاقتصاديون العرب تصنيع النفط والغاز وتصديرهما في شكل منتجات مصنعة، فرصة امتيازية يوفرها وجود النفط والغاز بالكميات والكلفة المنخفضة المعروفة"[٥].

(٤) للمزيد من التفاصيل حول تلك المشاريع، انظر: سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٣-١٣٦.

(٥) سعدون حمادي، النفط والتنمية في الفكر الاقتصادي العربي: كيف طرحت قضية دور النفط في التنمية في الفكر الاقتصادي العربي، المستقبل العربي، العدد ٣٨٠، بيروت، لبنان، تشرين الأول ٢٠١٠، ص ١٧٧.

وبسبب اعتماد اقتصادات دول مجلس التعاون بشكل أساس على مورد النفط، وتمثل صادراته النسبة الكبرى من إجمالي صادرات المجلس، وإيراداته تمثل الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، وتجنباً للتأثيرات السلبية التي تحدثها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد حرصت تلك الدول على دراسة الآليات الفاعلة، والخيارات الاستراتيجية التي يتسنى من خلالها تنويع موارد الدخل، وتطوير قاعدة إنتاجية متينة، ومن ضمن الأدوات والخيارات الاستراتيجية التي اعتمدتها دول المجلس، وأولتها رعاية كبيرة، هي خيار التصنيع، وقد تبنت العديد من الخطط والبرامج التنموية لقطاع الصناعات، التي مكنتها من إقامة صناعات متطورة في فترة زمنية قياسية، وقد جاءت هذه الخطط والبرامج الصناعية، لتؤكد أهمية دور القطاع الخاص في دول المجلس، في تحقيق التنمية الصناعية المنشودة، ومنح الحوافز والمساعدات المشجعة لقيام الصناعات الوطنية، وزيادة قدرتها على منافسة مثيلاتها الأجنبية.

لقد وفرت مصادر الطاقة عنصراً حيوياً للتنمية الصناعية، كان من شأن استغلالها تعزيز القدرات التصنيعية، وتلبية احتياجات الأسواق العربية من بعض السلع الرئيسة، وتوسيع مجالاتها لتطال الإفادة من الموارد الزراعية المتوفرة في بعض الأقطار العربية، بغية إنتاج المواد الغذائية، والعمل على إشباع تلك الأسواق، وتصدير الفائض من الإنتاج، بعد تحقيق الطريق الأمثل لاستيعاب الطاقة الإنتاجية، ما يسمح برفع مستوى الجودة، في ظل الكلفة الناشئة عن حجم السوق الأمثل، وتوفر النفط والغاز كمادة أولية للعديد من الصناعات، ما يقود إلى إنجازات هائلة، تصبح بمثابة إشعاعات تضيء جوانب التنمية جميعها، وتعزز مواقع الدول ومواقفها، وتنعش الآمال بإعادة الروح إلى عملية التكامل بين العرب.

يعدّ التكامل الوظيفي في المجال الصناعي مناسباً لأقطار مجلس التعاون، والأسواق العربية الأخرى تمثل المدى الحيوي لها، بحيث يمكنها استغلال ثروتها النفطية، والاعتماد على الصناعة التحويلية، التي تنتج سلعاً تؤمن احتياجات هذه الأسواق، وتلبي حاجاتها المحلية منها، فتكسر حلقة التبعية في تأمين هذه السلع، وتلغي أو تحد دورها التقليدي في تقسيم العمل الدولي، كمصدّر للمواد الأولية، وكسوق استهلاكي للمواد الصناعية وبأسعار عالية.

وبقدر تعميق الصناعة التحويلية وتنويعها في سياق عملية التصنيع، خصوصاً، مع امتلاك القدرة على إنتاج الآلات والمعدات والمصانع، وتوفير الصناعة التحويلية للمدخلات اللازمة للقطاعات الأخرى، والارتقاء بالصناعة التحويلية، وفق معطيات عصر المعرفة واقتصاد العولمة، لتكون قادرة على المنافسة، بقدر ما يمكن تعظيم فرص بناء تكامل اقتصادي حقيقي، وقادر على المنافسة، في بيئة عالمية جديدة ومتغيرة(٦).

تمثل التنمية الصناعية بوجود مكونات الصناعات البتروكيماوية، الحل الأمثل لتحقيق أهداف عديدة في آن واحد، فهي تستطيع أن تقيم مشاريع صناعية تؤمن لها موادها الأولية، التي تنعكس انخفاضاً في كلفة الإنتاج، بحال تأمنت الأسواق العربية الواسعة لاستيعاب طاقاتها الإنتاجية، وزيادة قدرتها التنافسية، ومن

(٦) طه عبد العليم، قضايا تسع في التكامل الاقتصادي الخليجي، مؤتمر اتحاد دول الخليج العربية، آفاق المستقبل، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٦، القاهرة، مصر، نيسان ٢٠١٤، ص ٤٢.

جهة أخرى فإنها تفيد من المواد الأولية الزراعية في بعض الدول العربية لتقوم بعملية التصنيع، التي تلبي احتياجات المواطن العربي من السلع الغذائية، هذه العملية تحصل على ميزات نسبية، إن كان لجهة وفرة المواد الأولية، أو مستلزمات الطاقة للإنتاج، والأهم من ذلك أنها تضع استراتيجية بعيدة المدى لتصنيع وسائل الإنتاج، عبر الإفادة المبرمجة والمتدربة للتقنيات الحديثة، التي تبدأ بكفاءة الموارد البشرية لاستخدامها، وتكثيف الجهود لصيانتها، والعمل على تصنيع بعضها، وترشيد استخدامات الآلات والمعدات الضرورية المستوردة، إلى أبعد الحدود، للوصول إلى امتلاك التكنولوجيا الذاتية، التي تشكل عاملاً حاسماً في انخفاض كلفة الإنتاج، وتخفيف التبعية في التقانة للخارج، كما أن اليد العاملة العربية يمكنها أن تغطي احتياجات المشاريع الصناعية للعمالة، حيث تتوافر الخبرات والكفاءات والأعداد في الأقطار العربية، وأصبح وضع خطة واضحة للتعليم والتدريب أكثر من ضروري، لتلبية احتياجات العمالة، على أن تجتمع جميع هذه القضايا في رؤية شاملة، بإمكانها تحقيق النتائج الإيجابية على غير صعيد في عملية واحدة، وهنا، نركز على مروحة الأهداف القادرة أن تقطف ثمارها كيفما دارت، طالما أن الوظيفية تؤدي دوراً فاعلاً في التنمية الصناعية، والتكامل في جميع جوانبه.

تعدّ المشروعات المشتركة صيغة عملية قابلة لزيادة تفعيل التنسيق الصناعي والإنتاجي بين دول المجلس، وزيادة الاعتماد المتبادل بينها، والذي من شأنه أن يؤدي إلى الحد من حجم انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي، وتقليص تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم، حيث أن مزايا المشروعات المشتركة تمهد الطريق لتشكيل وحدات إنتاجية كبيرة، وخلق التشابك على المستويين القطري والإقليمي، وزيادة القدرة الاستيعابية للموارد المالية والبشرية، وهذه المشروعات وسيلة فاعلة لاستيعاب انتقال عناصر الإنتاج من موطن إلى آخر، وتنظيم المزايا النسبية وزيادة كفاءة الإنتاج وجودته.

فالتكامل بين دول مجلس التعاون بإمكانه تحقيق تغيير نوعي في علاقتها وارتباطها بالدول الصناعية المتقدمة، إذ تؤدي النشاطات الاقتصادية المشتركة، إضافة إلى العمق العربي للتعاون، خشبة الخلاص في انفكاكها من قبضة التبعية الخارجية، لأن التنمية الصناعية الواعية والمعتمدة على رأس مال متاح، وعلى موارد زراعية وبشرية من الأقطار العربية الأخرى، تخفف من نسبة الاستيراد الاستهلاكي والتقاني، ويتيح الفرص لتحسين مواقع الدول التفاوضية إزاء الخارج، كونها تستطيع تشكيل قوة اقتصادية مستقلة في سياساتها الاقتصادية وتجارتها الخارجية، وتعتمد على الآفاق الرحبة للأسواق العربية لتنمية تجارتها البينية، وزيادة المشروعات المشتركة الضخمة، القادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، ما يساعد على تطوير الحياة الاجتماعية للشعوب، في ظل اقتصادات متماسكة وقوية.

فاقتصادات الحجم الأمثل هي القاعدة التي ترتكز عليها الصناعات المشتركة، وهي التي تستوعب الطاقة الإنتاجية الكبيرة، التي تعدّ ضرورية ومهمة في إنماء العملية الإنتاجية، وانخفاض الكلفة، وإفادتها من التقنيات الحديثة، وذلك كلّه، يعود إلى بناء قاعدة تكنولوجية تقضي على الاعتماد الكلي على استيراد مستلزمات التصنيع، وهذا يتطلب استراتيجية عملية، تؤمّن قدراً معيناً من امتلاك التكنولوجيا.

وهكذا، طرح موضوع العلاقة بين النفط والتنمية العربية، عبر نقل التكنولوجيا، فمع ارتفاع أسعار النفط وظهور الحاجة الكبيرة عند

الدول الصناعية إلى المزيد من الإمدادات النفطية، ازداد نفوذ منظمة الأوبك، وحدثت في اجتماعاتها مناقشات جديدة، لم تكن مألوفة من قبل، حيث درجت المنظمة تقليدياً على تركيز اهتمامها على الأسعار، والموضوع الجديد هو العلاقة الشمولية بين الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية المستوردة، وقد تبلور هذا الموضوع في مجال نقل التكنولوجيا لتحديث اقتصاديات الدول المصدرة للنفط.

فهناك مصلحة مشتركة للطرفين، فالدول المصدرة للنفط تحتاج إلى التقنية الحديثة لتطوير صناعاتها ومرافقها العامة، وطالما وجدت في المقابل حاجة الدول الصناعية المستوردة للنفط إلى حصولها على إمدادات نفطية مستقرة على الأمد الطويل، لذلك، هناك مصلحة مشتركة لتعاون طويل الأمد، وعلى أساس جماعي، وهكذا، انتقلت الفكرة إلى المجال الدولي، واكتسبت أهمية في النقاشات الدولية وفي الأمم المتحدة، لمناقشة العلاقة بين المصدرين والمستهلكين، وأهمها نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان المصدرة، مقابل اتفاقيات طويلة الأمد للإمدادات النفطية بصورة مستقرة، وقد ألفت لجان عديدة لبحث الموضوع، أهمها لجنة نقل التكنولوجيا، التي جرت فيها مناقشات تفصيلية، تركزت حول الطرق العملية لتحقيق نقل التكنولوجيا، ومحاولة استكشاف تفكير الدول المصدرة وحقيقة نواياهم المستقبلية، بخصوص تصدير النفط إلى الدول الصناعية، إلا أن هذا الموضوع تراجع مع تراجع الأزمة النفطية، وازدياد المعروض من النفط في السوق العالمية، وبتأثير الإجراءات التي اتخذتها الدول المستوردة للحد من استهلاك هذه المادة، فلم تتمخض عن تلك النقاشات نتائج عملية، وغاب الموضوع تقريباً عن الاهتمام العام[٧].

هذه المقايضة بين الإفادة من النفط مقابل نقل التكنولوجيا، من المفترض أن تكون في أساسيات السلوك العربي، وهذه فرصة لم يكن من الممكن تكرارها، لكن على الرغم من تأخر إنجازها، وتراجع الاهتمام بها، نظراً إلى ظروف خارجية وأحداث إقليمية ودولية، إلا أنها لا زالت سانحة، لإعادة الاعتبار إليها، عبر الضغط المتواصل، لتحقيق التوازن بين العوائد المتبادلة لكل من الدول المصدرة والمستهلكة للنفط، فلطالما شكل النفط عنصراً رئيساً في تطور الدول الصناعية، وشكلت الإمدادات المستقرة مساهمة حقيقية للاستراتيجيات أن تتحقق، فلماذا لا يتم إنجاز نقل التكنولوجيا؟

لا شك بأن الدول الصناعية المتقدمة، كما فعلت دوماً، ستسعى عبر محاولاتها إلى عرقلة عملية نقل التقنيات الحديثة للدول المصدرة، التي تحاول أن تستفيد منها لدعم عملياتها الإنتاجية والاستخراجية والصناعية، لكن عندما يتحول الأمر إلى واقع ملموس، تفرضه الدول المصدرة، وتضغط باتجاهه، فلا مناص للدول الصناعية إلا الانصياع لهذه الإرادة، لأنه لم يعد جائزاً أن تحوز دول منظمة الأوبك، وبينها دول مجلس التعاون، على مخزون نفطي هائل، يشكل احتياطاً عالمياً مهماً، يعدّ رافعة التطور للصناعة المتقدمة، وتظل هذه الدول قابعة في تخلفها التقني، الذي ينعكس سلباً في تنميتها الصناعية والزراعية والاجتماعية، ويبقيها مرتهنة للخارج، فتهدر جزءاً مهماً من عائداتها وفوائضها المالية لاستيراد وسائل الإنتاج، بدل إنفاقها بطريقة عقلانية لنقل التكنولوجيا وترويضها وتوطينها.

(٧) سعدون حمادي، النفط والتنمية في الفكر الاقتصادي العربي، مرجع سابق ذكره، ص ١٧٩-١٨٠.

ثانياً: أهمية وسائل الإنتاج الزراعي

للتخفيف من الآثار السلبية من الانكشاف الغذائي لدول مجلس التعاون، لا بد من اتباع سياسة يتم فيها الربط بين الإنتاج المحلي الزراعي والتصنيع الزراعي، أي العمل على تشجيع المنتجات الزراعية الداخلة في التصنيع الزراعي ودعمها، بهدف التقليل من الاستيرادات المتزايدة لأغراض التصنيع الغذائي، وخلق حالة من التشابك ما بين القطاعين الزراعي والصناعي، من خلال الصناعات الغذائية، ولا بد في هذا المجال من القيام بتأمين وسائل الإنتاج المتعلقة بالزراعة، كي تسهم في تطوير الإنتاجية، وخصوصاً، في مجال صناعة الأسمدة والمبيدات الكيماوية والآلات والمعدات الزراعية(٨).

هذه المنتجات من الآلات والمعدات يمكن الإفادة منها من قبل تلك الأقطار، على أن تتوسع في طاقتها الإنتاجية التي كانت ضعيفة لاعتمادها على وسائل بدائية، وهذا ما يؤهلها للإفادة من استغلال ما تملك من موارد طبيعية زراعية، لتحويلها من قبل مجلس التعاون إلى منتجات غذائية، عبر استثمارات تلك الدول في إقامة صناعات تختص بذلك، كما أن هذه العملية تقوي أواصر التعاون مع الأقطار العربية الأخرى، التي تربطها بها علاقات اقتصادية ومصالح مشتركة، إذ تلتقي جميع البلدان العربية في إطار جامعة الدول العربية، الداعية إلى تفعيل العمل العربي المشترك، كما أن تلك الأقطار تكون قد أفادت من منتجات الأسمدة والمبيدات الكيماوية والآلات والمعدات الزراعية، التي زادت من إنتاجيتها وكفاءتها، وهذه الحلقة التكاملية لا زالت تشكل حلماً يراود شعوب الأمة بأكملها.

ولا بد في هذا الإطار، ولنجاح تلك العملية التكاملية في المجال الزراعي، أن يتم تقسيم الأقطار العربية بناءً على دراسات معمقة، لاكتشاف المزايا الزراعية النسبية لبعضها، في مقابل دول أخرى تهتم بتأمين الموارد المالية، للاستثمار في عمليات تطوير وسائل الإنتاج في الدول المؤهلة لاستغلال مواردها الزراعية، والتي يمكنها أن تزيد من إنتاجها باستخدام الوسائل الحديثة. وهذا التقسيم يسهّل معرفة إمكانيات التكامل العربي على المستوى الزراعي، ومدى مساهمة أقطار مجلس التعاون في التنمية الزراعية، عبر الاستثمار المدروس في الأقطار العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة نسبياً، حيث أن النتائج على المستوى البعيد ستكون مرتفعة، وذات مردود اقتصادي عربي متعدد الأطراف، تفيد فيه الدول ذات الموارد الزراعية في مجالات تحديث وسائلها الزراعية عبر الاستثمارات المالية الخليجية، وتأسيس مصانع لإنتاج السلع الزراعية، كما أن الأقطار الخليجية تخفف من قيمة فاتورتها الزراعية عبر استيراد معظم احتياجاتها الغذائية، وفي الوقت نفسه، تسهم في التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، لتنمية الزراعة من جهة، وحل جزء من مشكلة الأمن الغذائي، وتنمية الصناعة من جهة أخرى، لإنتاج السلع الزراعية التي تحتاج إلى المصانع والتجهيزات.

إن تقسيماً دقيقاً ومتطوراً بشكل أعمق لواقع الموارد الزراعية للأقطار العربية، يأخذ في الاعتبار الظروف التي طرأت على تلك الموارد، ومدى إمكانيات التطور في الإنتاج الزراعي، والصناعات المطلوبة لهذا القطاع، يساعد على وضع استراتيجية جديدة، تكون بمثابة الدليل

(٨) أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، الزراعة السعودية: مقوماتها وإمكانياتها والتحديات التي تواجهها، المستقبل العربي، العدد ٣٦٦، بيروت، لبنان، آب ٢٠٠٩، ص ١٢٢.

الاقتصادي للوطن العربي، لتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الغذائي.

ولتفعيل الصناعات الغذائية والإفادة من الموارد الزراعية العربية، لا بد من التوجه إلى إقامة مصانع كبيرة بتمويل من الدول الخليجية في بعض الدول العربية، التي تتميز بامتلاكها لتلك الموارد، لتجنب تلف كميات كبيرة منها، وتأمين الاحتياجات الغذائية الأساس لدول مجلس التعاون، كما أنه بالإضافة إلى إقامة تلك المصانع، فإن هناك تأثيرات إيجابية لتأمين الوسائل التكنولوجية لزيادة الإنتاج الزراعي، من أجل تأمين المواد الأولية للصناعات الغذائية، كما أن زيادة مصانع تلك الصناعات داخل مجلس التعاون وخارجها، يمكنه أن يردم الفجوة بين الطلب المتزايد على السلع الزراعية، وانخفاض معدلات الإنتاجية في المجال الزراعي، وما يدعو إلى التركيز على الصناعة الغذائية، أنه بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الزراعية، فإنها تسهم في إيلاء الاهتمام لقضية حساسة تتعلق بالأمن الغذائي العربي، وعدم الاعتماد شبه الكلي على استيراد ما تحتاجه الدول العربية من السلع الضرورية للحياة، وما يلفت الانتباه إلى هذه العملية، أن تطوير الصناعات الغذائية في ظل رفع مستوى الإنتاجية، ووجود سوق تستوعب تلك الزيادة، سوف يشجع مستقبلاً الدول العربية على إقامة مشروعات عربية مشتركة، تتميز بقدرتها الاستيعابية، كونها تجد الأسواق العربية اللازمة لتصريف منتجاتها، وتصدير الفائض منها، أو توسيع بعض الصناعات لتلبية احتياجات أسواق أخرى، طالما أن تلك السلع تتميز بالكفاءة والجودة، يمكنها منافسة السلع الأجنبية.

لذلك، فإن الاستخدام الأمثل لعائدات النفط، يشكل الخطوة الأولى في بناء قاعدة إنتاجية صلبة في دول مجلس التعاون، عبر التنمية الصناعية، وإنشاء مصانع كبيرة، قادرة على الإنتاج، وخصوصاً، في مجال الصناعات البتروكيماوية، وكذلك السعي إلى التنمية الزراعية، بالتعاون مع الأقطار العربية الأخرى، التي يمكن أن تشكل مواردها الزراعية الأولية، نقطة انطلاق للتصنيع الزراعي، وسد الحاجات الرئيسة للوطن العربي من المواد الغذائية، لتصبح معها دول مجلس التعاون المصدر الرئيس لهذه المصنوعات، بحال تأمنت الفعالية الاقتصادية لتقسيم العمل داخل الأقطار العربية، بالإضافة إلى تأمين الخدمات داخل دول مجلس التعاون، عبر تفعيل القطاعات الخدماتية، كي تنضم إلى النشاط الاقتصادي مع القطاعات الأخرى، ما يؤهل هذه الدول لتأدية دور مهم على صعيد التكامل الاقتصادي العربي، وأيضاً، على المستوى الاقتصادي الإقليمي والدولي، مع أنه من غير المحتمل في المدى المنظور تطبيق هذه الاستراتيجية، التي تشكل الاحتياط الاقتصادي لأي انهيار محتمل لأسعار النفط، الذي لم تصل مؤشرات نضوبه بعد إلى درجة عالية من الحساسية.

ثالثاً: استراتيجية التنمية الزراعية العربية

لقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد وثيقة استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين ٢٠٠٥ - ٢٠٢٥، وتم اعتمادها من قبل القادة العرب في قمة الرياض في العام ٢٠٠٧، كما قامت المنظمة بإعداد واعتماد موجهات عملها الجديد في إطار استراتيجية شاملة الرؤية والرسالة والأهداف والمهام المستقبلية لعمل المنظمة، والأولويات ومجالات وبرامج العمل الفنية، ومتطلبات العمل بهذه الموجهات، وتضمنت الاستراتيجية الدروس المستفادة من تجربة الماضي، وتحديات التنمية الزراعية العربية المستدامة، ومقومات البناء التنموي العربي المستدام ومرتكزاته، والتوجهات

الرئيسة لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، والتوزيع القطري والقومي للمكونات التنموية المقترحة بالاستراتيجية، وأولويات العمل الزراعي العربي المشترك.

تمثل موارد الوطن العربي الزراعية الدعامة الحقيقية، التي سوف يرتكز عليها تنفيذ تلك الاستراتيجية، في إطار برامج المنظمة التي تقوم بتنفيذها، وتستهدف تطوير كفاءة استغلال الموارد الزراعية والحد من هدرها، وتحتل المشروعات التي اقترحتها وأعدتها المنظمة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، قاعدة للاستغلال التكاملي للموارد الزراعية والاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة[٩].

يتبين على مستوى الوطن العربي ككل، أن موارد التنمية الزراعية ومقوماتها كلها، تتكامل مع بعضها بعضاً، وهو ما يمكّن أقطاره من تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم المجموعات الغذائية الرئيسة، بل يمكنه من أن يصبح مصدراً صافياً للغذاء، فهناك الموارد الأرضية الهائلة في السودان، وهناك الموارد البشرية في كثير من البلدان العربية، وهناك الموارد التمويلية، وخصوصاً، في دول الخليج.

تشكل المشروعات العربية المشتركة الصيغة الرئيسة للتنمية العربية المتكاملة، لعدد من الأسباب، أهمها:

١- إن المشروعات العربية المشتركة أكبر قدرة من المشروعات القطرية، على إقامة مشاريع تتمتع بمستوى تكنولوجي أعلى، وبالتالي ذات إنتاجية على مستوى عالمي، قادرة على المنافسة، وتستطيع من خلالها تنمية الموارد البشرية، ومراكمة رأس المال العربي في توسيع هذه المشروعات.

٢- إن المشروعات العربية المشتركة تخلق الروابط الاقتصادية بين الأقطار العربية، حيث أنها تخلق الإمكانيات والفرص لانتقال مدخلات الإنتاج ومخرجاته في الأسواق العربية، الأمر الذي يخلق وحدة السوق القومية ويطورها.

٣- إن المشروعات العربية المشتركة تنوع في إنتاجها وترفع من معدلاته، وتوجد الأساس الموضوعي لزيادة التجارة البينية العربية، ما يرفع معدلاتها نسبة إلى التجارة الخارجية.

٤- تحقق المشروعات العربية المشتركة المصالح المشتركة لمختلف الدول العربية المشتركة فيها، عن طريق اشتراك رأس المال والعمل والموارد، وتحقيق عوائد مناسبة لكل من هذه العناصر، وللأقطار التي انسابت منها، وكذلك عن طريق الإفادة من المواد الأولية، والمنتجات الوسيطة المتاحة كلها قطرياً، وأخيراً، عن طريق الهامش التجاري المتاح، لتصريف منتجات المشروع العربي المشترك في الداخل والخارج.

٥- إن المشروعات العربية المشتركة قادرة على استيعاب الفوائض المالية، وحل مشاكل التمويل والتصريف، التي تعانيها المشروعات القطرية، والتي تفيد من مزايا الإنتاج الكبير، عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والقومية والدولية[١٠].

جميع تلك الأسباب كافية لتفعيل المشروعات المشتركة، والتي من شأنها تطوير

(٩) رائد فايز حتر، إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي، ندوة الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، التحديات والحلول، الرياض، السعودية، ١ و٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الإدارة العامة للبحوث والدراسات والنشر، بالتعاون مع إدارة الزراعة، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩، ص ١١١ و١١٦ و١١٧.

(١٠) أحمد فارس مراد، وآخرون، تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نيسان ١٩٨٥، ص ٢٣٥-٢٣٦.

العمل العربي المشترك، الذي تعرّض للعديد من الصعوبات، ولا زال عاجزاً عن تحقيق أية نتائج عملية على صعيد التنمية الشاملة، القادرة على الاستجابة لمتطلبات التكامل، أو تكثيف التعاون بين الأقطار العربية، كما أن المشروعات العربية المشتركة في ظل تردي الأوضاع العربية، وتنامي موجة الاضطرابات الداخلية، قد تشكل مدخلاً مناسباً لإعادة إحياء العمل العربي المشترك، والانطلاق من إدراك المصالح العربية المشتركة، وتحقيقها في مجالات التعاون الكثيرة، ما يساعد على إنجاز نوعاً مقبولاً من التنمية، بعد إخفاقات كبيرة طالت جميع المراحل التي استهدفت التكامل الاقتصادي العربي.

إضافة إلى تشجيع قيام المشروعات العربية المشتركة، التي أقيم الكثير منها، هو القيام برسم خارطة طريق عربية، تحدد أولوية المشاريع ومجالاتها، وتوزيعها جغرافياً بما يناسب التنمية المتوخاة من جهة، والظروف الملائمة لإقامتها من جهة أخرى، عندها يمكن القول إن تلك المشاريع ستشكّل ركيزة أساس للعمل العربي المشترك، التي من شأنها أن تحدث انعكاسات إيجابية كثيرة على باقي مجالات التعاون بين الأقطار العربية، التي قد تتفق فيما بينها على تقسيم العمل في بناء هذه المشروعات، بالقدر الذي تتميز به كل دولة، ضمن عملية تكامل وظيفي، كان من المفترض منذ زمن اعتمادها.

فالمشاريع المشتركة لا بد أن تتحدد على ضوء الدراسات الدائمة، المواكبة للتطورات الاقتصادية والتعديلات المتلاحقة على أساليب الإنتاج، وتعديل مكوناتها، وتحديث آلياتها، ومتابعة مستلزماتها، كي تتضمن هذه المشاريع أعلى مستوى من المعرفة، كما أن ملاحظة احتياجات الأسواق وتقلباتها، تمكّن القيمين على تلك المشاريع تقدير معدلات الإنتاج، ونوعية السلع المنتجة والملائمة للأسواق الخارجية والداخلية العربية أيضاً، كما أن التوسع في المشروعات المشتركة تحدده النجاحات التي تتحقق في الصناعات القائمة، بعد تأمين العوامل الاقتصادية المساعدة للنجاح.

ومهم جداً، أن يكون لدى الدول العربية مسح لمشاريع إنمائية، ووجود دراسات جدوى اقتصادية علمية وواقعية لهذه المشاريع، لأن ذلك يدعّم الثقة بالآخر، ويشجع المستثمر على النظر بجدية وبثقة إلى مشاريع اقتصادية في بلدان عربية(١١).

ولا بد من تأكيد أهمية وجود إطار قومي للمشروعات المشتركة، على أن يتضمن العناصر التالية:

– وجود الصيغة القانونية التي يجب أن تتخذها المشروعات المشتركة.

– توفير الوضوح بالنسبة إلى استراتيجيات التنمية وسياساتها في البلدان العربية، وهو ما يجب أن تتولاه المنظمات الرسمية والمؤسسات الاقتصادية العربية، التي عليها أن تبنيها على أساس الخطة القومية الإنمائية، التي تضعها الجامعة العربية (المجلس الاقتصادي).

– إيجاد النظم الكفيلة بتدعيم الروابط بين المشروعات المشتركة ومع بعضها بعضاً، (قيام المشروعات المالية بتوفير التمويل للمشروعات الإنتاجية)، والتنسيق والتعاون فيما بينها في مجال التسويق أو البحوث والدراسات.

– قيام المشروعات المشتركة بالتفاعل مع البيئة المحيطة بها، في المساهمة في النشاطات

(١١) عبد الهادي يمّوت، الأزمات المالية العالمية، ودور التضامن العربي في تخفيف آثارها، اتحاد المصارف العربية، إدارة البحوث، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص ١٤٩.

المتعلقة بالتنمية، كالبرامج التدريبية واستيعاب التقانة(١٢).

لا شك أن طبيعة المشروعات المشتركة هي التي تحدد أهميتها في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، ومدى مساهمة هذه المشروعات في تحقيق المزيد من الاستقلالية والتحرر من قبضة الخارج الاقتصادية، فيما يتعلق بإنجاز التطور الاقتصادي، وخصوصاً، في مجال القواعد الإنتاجية، والتنمية الصناعية والزراعية والتقانية، كي لا تعمق هذه المشروعات التبعية وترسخها.

لا بد من التركيز على المشاريع التي تعطي حافزاً على المدى البعيد، بحيث تؤدي هذه العملية المتراكمة إلى تشابك الهياكل الإنتاجية، وتزايد عوامل الاستثمار في نشاطات لها جدوى اقتصادية مؤكدة، ما يرفع من نسبة تكثيف التعاون، وزيادة كفاءة الموارد البشرية، التي يمكن لها أن تتنقل بين الدول العربية، استناداً إلى خطط عملية، تستوعب القوى العاملة، وتوجهها حسب احتياجات السوق، بطريقة تحفظ القدرات البشرية الوطنية للدولة المصدرة لهذه القوى، وتفيد الدولة الوافدة إليها، ما يؤمن التكامل الاقتصادي بطريقة وظيفية، تعطي العمل العربي المشترك نتائج ملموسة، وتحقق أهدافه المنشودة، التي تضمنتها آليات واتفاقيات وبرامج التعاون بين الأقطار العربية.

يتأمن هذا عن طريق وضع استراتيجية عملية تحدد المشروعات العربية المشتركة، التي يمكن أن تشكل أهمية بالغة لتحقيق التكامل الحقيقي، بدلاً من المشروعات التي تظهر تعاوناً خادعاً، وتكاملاً في الموارد والإمكانيات، يخفي تبعية تبقي اقتصادات الدول العربية في دائرة التخلف، وبعيدة عن هدف التنمية الحقيقية، عندها تصبح تلك المشروعات مفيدة وضرورية، وهجرة العمالة من بلد عربي إلى آخر ذات جدوى، وتبادل عوامل الإنتاج قيمة جوهرية، تضع التكامل الاقتصادي العربي على السكة السليمة، القادرة على توسيع مجالات المشروعات المشتركة، وتوزيعها جغرافياً، ما يحقق منافع عديدة ومصالح مشتركة متبادلة.

ولا بد من إعادة التأكيد، أنه على الرغم من أهمية المشروعات المشتركة، كونها تشكل عاملاً مساعداً لعميلة التكامل، إلا أنه من المفترض أن لا تكون بديلة عن المجالات الأوسع للتعاون، لأن منطقة التجارة الحرة الناجحة وقيام اتحاد جمركي فاعل وسوق عربية مشتركة، تعطي بعداً مهماً لهذه المشروعات، وتوسع من حجمها ودورها.

إن النقطة الأساس المطلوب الانتباه إليها عند تناول المشروعات العربية المشتركة، هي معرفة الأهداف الاستراتيجية لهذه المشروعات، وإن كانت قائمة من أجل تحقيق مصالح قطرية بين دولتين أو أكثر، أو أنها تأتي نتيجة دراسة معمقة تحدد حاجة الوطن العربي لمشروعات بعينها، تعدّ ضرورية للتكامل الاقتصادي العربي أو ممهدة له، وليس هناك من ضرر بإقامة بعض المشروعات العربية – الدولية، من أجل تنمية قطاعات محددة، والأهم من ذلك، اكتساب تكنولوجيا متطورة، ترسّخ انتهاج خطة بعيدة المدى، تقوم على الاهتمام بالبحث العلمي، وهذه التكنولوجيا قد تؤمنها شركات دولية، لا مانع لديها من اقتنائها من قبل الدول العربية، عندها

(١٢) ابراهيم سعد الدين عبد الله، البديل العربي، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، لبنان، أيار١٩٩٧، ص ٦٤٦–٦٥٠.

يصبح للمشروعات المشتركة، غايات جوهرية تتعدى الجوانب الاقتصادية أو العائدات المالية، إن كانت على الصعيد العربي الخالص أو مع جهات دولية، وأهم تلك الغايات تحقيق قدر مقبول من التكنولوجيا الذاتية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل العربي.

ومع ذلك، فالمشروعات العربية المشتركة ظلت محدودة التأثيرات في عملية التكامل العربي، كونها لم تتم ضمن استراتيجية تحدد المشاريع الصالحة لإحداث نقلة نوعية في هذه العملية، حيث أنجزت بعض المشاريع المشتركة بشكل عشوائي، واستخدمت بعض القطاعات التي تحتدم فيها المنافسة، إذ يمكن لقطاعات أخرى أن تكون مضمونة النتائج، كونها تختزن ميزات نسبية يمكن لكل مشارك أن يقدم ما يتميز به للمشروعات المقرر إقامتها.

ولتفعيل المشروعات المشتركة الناجحة، يمكن القيام بصناعات في البلدان النفطية تتخصص في تصنيع مستلزمات الإنتاج، ويمكن إقامة صناعات لإنتاج السلع الغذائية، عبر تأمين الموارد الزراعية من البلدان التي تتوسع في زراعاتها ونشاطاتها الإنتاجية، ما يوفر سلعاً ضرورية للوطن العربي، ولدول مجلس التعاون الخليجي أيضاً، وهذه الأهداف المتنوعة التي تتحقق في العملية ذاتها، دليل المهتمين في تنمية التعاون العربي الفعال، ما يساعد على النهوض من أجل تأمين الأمن الغذائي، وتطوير التخصص الإنتاجي، وتنويع المداخيل، واستغلال الميزات العربية إلى أقصى الحدود، وتبادل الموارد والتخطيط الإنمائي المتواصل، لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل التنمية، والاستخدام الأمثل للثروات في إطار تكاملي، يتقن الرؤية الشاملة، ويدرك أهمية التعاون.

إن ضعف الاستثمار الداخلي وعدم التوجه نحو استثمارات عربية أوسع، يفوّت على دول مجلس التعاون فرصة تنوع إنتاجها وتنميتها الصناعية، كما أن عدم الإفادة من إنتاجها النفطي بشكل مباشر، في تحويل جزء منه كقيمة مضافة في نشاطات اقتصادية أخرى، يمنع تدوير الفوائض النفطية لتطوير الهياكل الإنتاجية، ويقلل فرص التعاون العربي الواسع، لأن هذا التعاون يحتاج إلى انطلاقة ناجحة، يسهم التعاون الخليجي في تأمينها، عندها يكون الاستثمار مجدياً، والتنوع في الإنتاج حاصلاً، واستيعاب الفوائض النفطية ممكناً، وبوجود الأسواق العربية والخارجية، لا تظل ضيق السوق المحلية عائقاً أمام الطاقة الإنتاجية الناتجة عن الصناعات المشتركة، ما يؤهل مجلس التعاون قيادة العمل العربي المشترك، وترميم مؤسساته وأجهزته وإدارته، كي تتكامل مع المجلس وأجهزته، ما يعوّض الفشل الذريع، الذي أصاب التعاون الاقتصادي العربي، وصيغ التكامل الضعيفة، التي ظلت في الإطار النظري.

الفقرة الثانية
وضع استراتيجية واضحة للتعاون الاقتصادي العربي

يمر التكامل العربي في أشد أزماته، على الرغم من وضوح مزاياه ومنافعه المتبادلة لجميع أطرافه، فعن طريق التكامل يمكن توسيع قاعدتي العرض والطلب العربيتَين، وتعميق قاعدة التخصص، والإفادة الكبيرة من مزايا الكلفة النسبية، والإسهام في ترشيد استخدام الموارد، وتحسين الموقع العربي في تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة المساومة العربية، كما وأن قيام التكامل يتيح للوطن العربي إمكانية القيام بمشروعات كبيرة، ليس من السهل على أي بلد أن يقوم بها منفرداً، فضلاً عن هذا التكامل يمكن أن يعيد بناء الهيكلية الإنتاجية والتخصص الأمثل في الوطن العربي، حسب المزايا النسبية للدول، ويحقق وفراً في الكلفة

الإنتاجية وزيادة مهمة في القيمة المضافة، والإفادة من الوفورات الخارجية والمالية، ولهذا فإن من الغرابة في ضوء هذه المنافع ألا تتعمق وتتعزز مسيرة التكامل العربي، في عصر تسوده التكتلات الاقتصادية العملاقة وظاهرة تدويل الحياة السياسية، التي رسختها ظاهرة العولمة والتطور الهائل في وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة، وما يدعو إلى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، أو تكثيف التعاون فيما بينها، ازدياد التعاون بين الدول الصناعية الكبرى، على الرغم من خلافاتها السياسية والفكرية لمجابهة المشاكل المشتركة(١٣).

صحيح أن التكامل العربي لا يؤمن لوحده التنمية، ولكنه عنصر رافد إلى جانب عنصر الاستقلال في اتخاذ القرار والترابط والتمفصل بين القطاعات الاقتصادية، وتأمين العدالة الاجتماعية، إلا أنه عنصر دافع ومؤثر بشكل كبير، وهو يؤمن العناصر التالية:

- الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية المنشودة.
- الحجم الأمثل للسوق وللمشروع الإنتاجي.
- التخفيف من عطوبية الإنتاج.
- تعزيز موقع الدول في تعاملها مع الخارج(١٤).

لقد أدى غياب الاستراتيجية الجدية والواضحة للعمل الاقتصادي العربي، إلى وقوع المنظمات العربية المتخصصة في مشكلات الازدواجية في الاختصاص والصلاحيات، والتضارب في النشاط الذي تقوم به، كما افتقدت الاستراتيجيات المقترحة للعمل العربي المشترك إلى النظرة الشمولية التي تضع المشكلات والأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية في إطارها العام، وتربطها بأسسها التاريخية والدولية والعربية العامة والقطرية الخاصة، للوصول إلى وضع تصور متكامل وعام للتغلب على هذه المشكلات، ولتطوير الاقتصاد العربي واقتصادات الأقطار، تطويراً يحقق أهدافاً أساسية شاملة، يجب الاتفاق عليها، كما أنه من الواجب وضع استراتيجية واضحة للتكامل الاقتصادي العربي، تكون حاضنة للتجمعات الإقليمية العربية، كي تسهم بدورها في تعزيز عملية التكامل، وكي تأتي نجاحاتها ضمن الإطار العربي العام، وخدمة لمستقبل الوحدة العربية.

إن العقبة الرئيسة التي حالت من دون أن يتمكن العمل الاقتصادي الوحدوي من تحقيق أهدافه كاملة، أو أن يتحول إلى عامل يؤثر تأثيراً أكثر حسماً في مجمل الحياة الاقتصادية العربية، هو أن الجهد الجماعي المشترك لم يتحول إلى بناء مؤثر وقابل للتجدد الذاتي، وتجسيد مصلحة قومية متنامية، تأخذ دورها الفعال مع عوامل الدفع والبناء الاقتصادي الأخرى في حياة الأقطار العربية(١٥).

وهناك الكثير من العوائق التي واكبت تجربة العمل العربي المشترك، كان من الواجب تجنبها وإيجاد السبل الكفيلة بإزالتها، لكن الذي حصل بأن تلك العوائق لازمت هذه التجربة وضاعفت من إخفاقاتها، وعمقت الفشل في معظم مجالات التعاون، بحيث أن التجربة تميزت بانحدارات

(١٣) عبد الحسن زلزلة، وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٣.

(١٤) عبد الهادي يمّوت، الأزمات المالية العالمية، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٣-١٤٤.

(١٥) حميد الجميلي، مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١٩٤٥ - ١٩٩٥، ط١، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ٢٠٠١، ص ١٩٠-١٩١.

نتائجها وتفاقم سلبياتها، ولم تستفد من الدروس وتراكم الخبرات في مسيرتها التكاملية، بل ظلّت أسيرة القيادات التي تسلمت زمام قيادتها، وأثقلت أجهزتها بالتناقضات والخلافات العربية، بحيث لم تعالج المشاكل التي واجهت خططها وبرامجها المعدة لتحقيق التكامل الاقتصادي، كما أنها لم تنتهج الخطوات التدريجية في المراحل التي استهدفتها في مسيرة التعاون بين الأقطار العربية، ولعل قضية العامل السياسي وتبعاته، في تلك المسيرة، شكلت أحد أهم العوائق الجوهرية، التي حالت من دون تحقيق الأهداف المرجوة، والتي كان لها السبق التاريخي بالنسبة إلى التجارب الأخرى، أو التي سارت بموازاتها، من حيث شمولية تلك الأهداف، وتضمين الاتفاقيات المقررة معظم مراحل التكامل الاقتصادي وخطواته، والآليات المطلوبة لإنجازه، ومع ذلك لم تتوصل تلك الدول المشاركة في هذا التكامل من بلوغ مستويات مقبولة، تبشر بارتقائه نحو الأمام، بل على العكس، سارت الأمور بشكل تراجعي، حتى تبين للقيّمين على عملية التكامل، والأجهزة المختصة والمتابعين والباحثين، أن تلك التجربة لا أمل لها بالنجاح، وأنه يتعين وضع استراتيجية جديدة، تحدد مساراً علمياً وموضوعياً، يناسب الأوضاع العربية، ويواكب المستجدات العالمية، التي حصلت في مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع، ويلحظ التأثيرات الهائلة لتبدل مناهج العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد أحدثت الثروة النفطية التي تنامت في السبعينات، تغييراً كاملاً لمستويات التعامل من الناحية الاقتصادية مع العالم الخارجي، في ظل المسارات الجديدة التي اعتمدتها الدول لمواكبة التطور المتنامي لظاهرة العولمة، والتي استطاعت معها بعض الدول من فرض رؤيتها على الساحة الاقتصادية العالمية، ما استدعى التهيؤ من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، لوضع استراتيجية واضحة تحدد كيفية التعاطي مع التجمعات الاقتصادية، ما يعزز فرص الحصول على شروط أفضل في المفاوضات المتعددة التي تجري.

يعني التكتل بين الدول في مضمونه الجوهري، اختزان مزايا عديدة متوفرة في هذه الدول، تشكل في مجموعها إطاراً اقتصادياً فاعلاً، يمكن تنظيمه وتفعيله لإبراز النتائج الإيجابية المحققة على المستويين الداخلي والخارجي، فتبادل المزايا والخبرات والتصرف العقلاني تجاه الإمكانيات، وتزخيم الإرادات المشتركة، ووضوح الرؤية والأهداف، ستؤدي إلى نتائج مزدوجة، على صعيد اقتصاديات الدول، وفي التعامل والتفاوض مع الأطراف والتكتلات الأخرى.

يستدعي الوضع الراهن وضع استراتيجية تنطلق من وحدة الرؤية لدى الدول العربية، المختلفة عن الأساليب القديمة في العمل العربي المشترك، لأن افتقاد الدول العربية في حينها لاستراتيجية واضحة، قاد إلى الفشل في ضبط العلاقات الاقتصادية العربية مع مختلف المناطق والكتل الاقتصادية في العالم، فعقدت اتفاقيات شراكة مع تلك الكتل بطريقة ثنائية أو بمشاركة دول عديدة، من دون ربطها بأية استراتيجية عربية، تكون مرتكزاً لأي علاقة بين الدول العربية والكتل الاقتصادية، وبدلاً من رسم صورة واضحة لتلك العلاقة، تعود بالمنفعة العامة على مستوى الوطن العربي، شكلت طريقة التعاطي عائقاً أساساً أمام تحقيق أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولم تكن الفوائد المحصلة من تلك الاتفاقيات عاملاً مساعداً على التنمية الاقتصادية، بسبب انطلاقها من المصالح القطرية الضيقة.

فالحوار العربي مع التجمعات الاقتصادية، والمنطلق من أسس ورؤية شمولية موحدة،

يمكنه أن يعزز موقع التجمع العربي داخل النظام الاقتصادي الدولي، القائم أساساً على الاستغلال وعدم التكافؤ في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، التي لا يمكنها التخفيف من ارتهانها للخارج إلا بالتوحد والتكامل والتعاون، ما يعزز موقعها التفاوضي ويحقق مصالحها.

إن ما يجب التركيز عليه في أية استراتيجية جديدة، يتمثل في تلافي منهجية العمل الاقتصادي العربي السابقة، التي لم تنجز تنمية حقيقية في الوطن العربي، وظلت الأقطار العربية عاجزة عن بلوغ هذا الهدف، بسبب تبعيتها اقتصادياً للخارج، وهشاشة اقتصاداتها وهياكلها الإنتاجية التي تفتقر إلى التنوع، حتى لا تصبح الاستراتيجية الجديدة كمثيلاتها من الاستراتيجيات والخطط والبرامج السابقة، التي ظلت معلقة في فضاءات التمني وفي متن النصوص، ولم تغادرها إلى الواقع، لتصبح فعلاً تنموياً شاملاً يضع العرب على سكة العمل المشترك، الموصلة إلى الوحدة الاقتصادية المنشودة.

ترتكز أغلب النظريات الغربية على ضرورة عدم البدء بالعملية التكاملية بتحدي مفهوم سيادة الدول المشتركة في هذه العملية، وأنه من الأفضل القيام بإجراءات متفق عليها من هذه الدول، ولا تثير لديها أية حساسية، وأن أفضل الأدوات لتحقيق التكامل الإقليمي، البدء بإجراءات التكامل الاقتصادي، ويشار في ذلك إلى أفكار المدرسة الوظيفية، التي تلقى رواجاً في الفكر الاقتصادي العربي، بسبب نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة، حيث التطور والتدرج يحكمان العملية التكاملية، والخطوة الأولى تكون في إقامة المؤسسات المتخصصة في مجالات لا تثير الحساسيات السيادية، وأن تضع أولوية تحقيق المصالح المشتركة في قائمة الاهتمامات، باعتبار أن هذا النجاح يقود إلى التكامل في المسائل السياسية والعسكرية، وهذا ما يخلق نخبة سياسية ذات ولاء إقليمي، تكون بمثابة قوة دافعة للعملية التكاملية، والانتقال التدريجي ببؤرة الولاء من الدولة إلى الإقليم(١٦).

ومن الضروري أن تستهدي العملية التكاملية الاقتصادية بين أية مجموعة من البلاد، بإطار نظري تطبق قواعده، وما يرشد إليه من سياسات، ويحكم عليها (أي العملية التكاملية) طبقاً له، فأية تجربة أو عملية تكاملية، تزعم أنها تستطيع السير من دون حاجة لإطار نظري مرجعي تستند إليه، تعني إما التخبط وعدم اتباع أساس مدروس، وإما اقتباس بعض الإجراءات من نظريات ونماذج لا تراعي مشكلات اقتصادات الأطراف وظروفها(١٧).

وهذا ما يجب أن تتضمنه الاستراتيجية الواضحة الجديدة للتكامل الاقتصادي العربي، باختيارها مرجعية نظرية من النظريات القائمة، تناسب اقتصادات الدول العربية، بعيداً عن إسقاط بعض النماذج أو التجارب على أوضاعها، التي لا تتجاوب مع مضامينها، لاختلاف الإمكانيات والمقومات والظروف السائدة فيها.

تعتمد هذه الاستراتيجية، بحال عدم الاهتداء إلى نموذج خاص للأقطار العربية أو للبلدان النامية، على الإفادة من بعض ما جاء في نظرية

(١٦) علي الدين هلال، وآخرون، العرب والعالم، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، تشرين الأول ١٩٨٨، ص ١٢٨-١٢٩.

(١٧) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الثاني، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أيار ١٩٨٦، ص ١١١٨.

التكامل بين البلاد الأوروبية في مجالات محددة، كما أنها قد تستقي من بعض ما أخذت به البلدان الاشتراكية في تطبيقها للعملية التكاملية، طبقاً لعدد من الأسس والمبادئ، التي يأتي في مقدمتها مبدأ الاعتماد على التخطيط، لتحقيق تنمية قوية سريعة ومتوازنة لاقتصاداتها الوطنية، ولاقتصاد الجماعة الاشتراكية ككل.

فالاستراتيجية العربية للتكامل الاقتصادي، التي تستهدف التنمية الشاملة، يمكنها أن توضع استناداً إلى دراسات وافية ومعمقة تسترجع التجارب السابقة، وآليات العمل التي استخدمتها، والتي واجهت مشاكل عديدة، فتقوم تلك الدراسات بقولبتها في إطار فكري ممكن التطبيق، عندها تستطيع هذه الاستراتيجية الجديدة، أن تحدث انقلاباً مدروساً على جميع الخطط السابقة، التي بقيت في الإطار النظري غير القابل للتحقق، حيث أتت هذه الخطط على عجل، ومن دون دراية كاملة بأوضاع الأقطار العربية الاقتصادية والسياسية، ومن دون مراعاة هياكلها الإنتاجية وقطاعاتها وظروفها، لأن هذه الأمور أساسية لأي استراتيجية موضوعية، لتحقيق الأهداف المحددة للتجمع الاقتصادي المستهدف، لأن من سيقوم بتنفيذها هي الأقطار نفسها، وضمن جهد جماعي يرتكز على أوضاع اقتصاداتها والبنى الاجتماعية والسياسية القائمة فيها، كون النظريات التي تفتقر إلى إمكانيات التطبيق، تصبح مجرد هياكل فارغة، يستحيل في ظل الأوضاع والظروف غير المؤاتية أن تحقق تكاملاً اقتصادياً في الوطن العربي، وتالياً تعجز عن إنجاز التنمية العربية الشاملة.

وفي ظل تشعب الآراء حول النظريات التي تم تطبيقها في مناطق عديدة، ونظراً إلى اختلاف الأوضاع على الصعد كلها بين منطقة وأخرى، والتباين في اقتصادات الدول ومستوى تطورها ومستوى تجانسها، فإن وضع استراتيجية عربية للتكامل الاقتصادي، تختلف جوهرياً عن الخطط الإنمائية السابقة، يتطلب جهوداً حثيثة، لاختيار النموذج الأمثل الذي يصلح للوطن العربي، ولا بأس من اعتماد الاتجاه الوظيفي في بعض المجالات، واللامركزية العربية في شمولية الأهداف ووسائلها، وترك هامش مقبول لقيام مناطق للتعاون بين دول عربية متجاورة، تحقق أهدافاً تنموية على صعيد هذه الدول، لتلتقي في أماكن أخرى مع بعض الدول للقيام بمشاريع مشتركة، تكون بمثابة القاعدة التي يمكن أن تسهم في تنمية بعض القطاعات، مع التركيز على مركزية بعض الأهداف القومية، التي من الواجب التمسك بها، والعمل على تحقيقها، وعدم التفريط في العمل المشترك بشأنها، كما لا بد من التنويه، أن اعتماد المنهج الوظيفي عبر التركيز في الخطوات الأولى على القضايا الاقتصادية، وعدم التعرض لسيادات الدول أو الالتفات إلى أمور سياسية، لا يناسب البلاد العربية، لأنه تبين أن غياب المواضيع السياسية هي التي كانت وراء فشل بعض المشاريع التعاونية العربية، فغياب الإرادة السياسية والتشريعات القانونية، كانا السبب الرئيس لضعف التنسيق العربي، وعدم تنفيذ ما يتفق عليه، والتغاضي عن القرارات الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقيات كلها التي توقع، بسبب التباين في الأنظمة السياسية الذي يعوق عملية التطبيق، أو وضع عراقيل سيادية في وجه التعاون العربي، فأي استراتيجية عربية جديدة، يجب أن تلقى الدعم الواسع من السلطات السياسية للدول المشاركة، وإن كانت القضايا المثارة بحت اقتصادية، لأن هذه القضايا أولاً، وأخيراً، تحتاج إلى عملية سياسية تخرجها إلى العلن، لأن المصادقة تتم داخل الهيئات السياسية، وبعدها تحال إلى الهيئات الاقتصادية المولجة تنفيذها، ومراقبتها وتقييمها، وإعادة النظر فيها يعود إلى السلطات التي أقرتها.

هذه الاستراتيجية الجديدة، يجب أن تصاغ بعناية ودراية، تأخذ المصالح القطرية في الاعتبار، بطريقة مرنة لا تمس بجوهر التكامل الأوسع، كما أن القضايا الاقتصادية سيكون لها انعكاسات اجتماعية، تفرز حراكاً سياسياً، يعاود تأثيراته مجدداً في القرارات التي ستتخذ في المؤسسات المشتركة، فالدول هي التي تكوّن الإطار العربي الشامل، ولم تصل بعد إلى مرحلة المؤسسات فوق القطرية، بل تعدّ جامعة الدول العربية إطاراً حارساً لسيادات الدول الأعضاء، التي تقف عائقاً أمام قيام هيئات عليا مشتركة، تتمتع بصلاحيات تتيح لها فرض قراراتها على جميع الدول.

وعلى الرغم من أهمية أية استراتيجية، فإن الاستقلال والتنمية والتكامل، تتطلب حلولاً ليست اقتصادية فحسب، بل سياسية أيضاً، ولا يبدأ التعاون الاقتصادي بصياغة خطة جيدة لجميع البلدان العربية، بل بمشاريع اقتصادية منتجة، وستعثر هذه البلدان على حلول مشتركة وموحدة، حين تزول التناقضات القائمة فيما بينها، وهكذا فإقامة تعاون فعال تفترض أن تبرز القوى الاجتماعية القادرة على فرض الصلات المتبادلة، وتعزيزها على أساس مصلحة مشتركة(١٨).

لقد خيبت الوقائع الآمال، التي كانت تتجدد مع كل ولادة استراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك، فلا المشاركة الشعبية في مسيرة التنمية تحققت، ولا البلاد العربية استطاعت أن تطور علاقاتها الاقتصادية، كمقدمة لتنمية حقيقية شاملة، تحدث تحولاً في الجوانب الاجتماعية والسياسية، تشعر معها الشعوب بأنها معنية بالمشاركة، وشريكة في أية استراتيجية مستقبلية.

فالمشاركة الشعبية في صنع السياسات ومراقبتها ومتابعة تنفيذها، تجعل من هدف الوحدة الاقتصادية هدفاً حيوياً، تتحرك الشعوب العربية من أجل تحقيقه، لما له من ارتدادات إيجابية على عدة جوانب، تمسّ حياتها في الأقطار العربية، فالمشاركة تعدّ مفهوماً متطوراً، يساند الآليات المرسومة لبلوغ الهدف المنشود، وإذا كانت المشاركة الشعبية واقعاً حقيقياً، فلأن ذلك يشكل حاضنة رئيسة لأية استراتيجية تستهدف تحقيق تطلعات الشعوب العربية بالتكامل والوحدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه كلما توسعت دائرة الحوافز والدوافع المشجعة للتعاون والتكامل، كلما كانت الخطوات متسارعة ومتجهة نحو التطور، ومتى وجدت الهيئات الكفوءة بإدارة مسيرة التعاون، سوف تتأمن حماسة موضوعية لتنفيذ القرارات والاتفاقيات المتعلقة بتلك المسيرة، لأن من شأن ذلك أن يحقق مصالح الدول، ويزيد من فرص تنميتها، التي تعجز أن تنجزها بشكل منفرد، هذه المرونة في الرؤية الاستراتيجية، المتكيفة مع ظروف الدول، تخفف من التشدد المركزي المعتمد في النصوص والمواثيق الراعية للتكامل العربي، بحيث اعتمدت المؤسسات المنبثقة عن جامعة الدول العربية على المناهج الشاملة، والمتضمنة لجميع المجالات، واستهدفت التكامل الاقتصادي دفعة واحدة، والوحدة الاقتصادية العربية، من دون سلوك طرق منهجية، تدرك أهمية التدرج في هكذا مسائل، فالمطلوب عقلنة الأهداف، واختيار الوسائل بدقة، وتفعيل صيغ التنفيذ وهيئات المراقبة والتقييم، لأن الأهداف المتطرفة، والتي

(١٨) عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، ط٣، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص ٢٧٢.

لا تستند إلى أسس منطقية وعلمية، لن تعطي نتائج مهمة في اقتصاديات الدول، أو تحدث تنمية سليمة، بل ستزيد من تميز العمل المشترك بالتباطؤ، وغياب الإرادة، وقلة الحماسة، ما يجذّر الثقة المهزوزة، والفشل المستشري في الواقع العربي المتهالك، ووحدها الخطط الممنهجة، والمرنة بأهدافها، والغنية برؤيتها الشمولية، قادرة على أن تبني استراتيجية جديدة، تلتف حولها الدول من جديد، لإحياء التعاون الضروري للجميع.

هناك ضرورة لإعادة النظر في السياسة الاقتصادية للبلدان العربية، واعتماد سياسة تعاون مرتكزة على التنمية المتناسقة لجميع قدراتها المنتجة، لرفع مستوى مجمل السكان، وينبغي أن يتطور التعاون كمياً وكيفياً، ويتطلب ذلك شمول جميع البلدان العربية من دون استثناء، ليكون لهذا التعاون وزنه الضروري، بمعطيات السوق، والمواد الأولية، والرساميل، والوضع الاستراتيجي، كما يتطلب تعزيزاً للاقتصاديات الوطنية، واستقلالها على الصعد كلها، وإحداث تحولات اجتماعية واقتصادية متطابقة، وهكذا تهدف عملية التقارب التدريجي إلى تكاملية، وتبعية متبادلة، تتوصل إلى انصهار كامل، وذلك ممكن بمقدار ما تتدنى التناقضات، فالتكامل ليس هو المجموع المساحي للأسواق، لكنه بالدرجة الأولى، تنسيق أهداف الفئات الحاكمة وتلاحمها ورغبتها في بناء التنمية[١٩].

يحتاج التكامل إلى وضوح الرؤية، ولا تعاون فعال من دون تشابك أو توافر مصالح مشتركة، ولا أهمية للتكامل إن لم يكن دوره دعم عملية التنمية الاقتصادية المنشودة، المتجسدة في تأمين أسواق واسعة، أو ما يسمى الاقتصاد المتسلسل، وذلك لضمان البعد الضروري لاستخدام التقنية العصرية، ولزيادة حجم الإنتاج، وإيصاله إلى حده الأمثل، ولإنقاص الأكلاف، وبالتالي الأسعار، لصالح المجتمع بجميع فئاته، ولتعزيز موقع الدول العربية الأعضاء في التفاوض، وتخفيض العطوبية الخارجية للاقتصادات[٢٠].

هذه الشروط المطلوب توافرها في مجال التعاون العربي، إضافة إلى التحديات التي تواجه الوطن العربي، تجعل من الضروري إعطاء البحث العلمي حقه المفقود، وإشراك المختصين في القرارات الاقتصادية، بناءً على أسس علمية وخطط مدروسة، ووضع الاستراتيجيات والخطط الموضوعية والعملية الملائمة، بما من شأنه أن يجنب العباد والبلاد الكوارث الاقتصادية، ويقلص قدر الإمكان من التكاليف ويعظم من المكاسب، ولا ينبغي أن تبقى التكاليف حكراً على المستهلك فقط، إذ بدأ نصيب موفور منها يطال متخذ القرار السياسي في المدة الأخيرة، فالتوارث والاحتياجات العربية أخذت تنفجر في غير قطر عربي، مدفوعة في البداية بالمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية، نتيجة السياسات الخاطئة المتراكمة عبر فترات طويلة من الزمن، ثم ما لبثت هذه الاحتجاجات أن تطورت ووصلت إلى مراحل خطيرة، من شأنها أن تهدد استقرار هذه الدول وتقودها إلى الفوضى، وهذا أمر طبيعي، نظراً إلى الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة، وقد دفع ذلك بعض الدول، إلى الإسراع في زيادة الإنفاق الحكومي كإجراء استباقي وقائي، إلا أن ذلك

(١٩) عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، ط٣، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٣، ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢٠) عبد الهادي يموت، التعاون الاقتصادي العربي، مرجع سابق ذكره، ص ٥-٦.

وحده لا يكفي لمعالجة المشاكل التي تجذّرت في تلك الدول، والتي تتطلب إصلاحات شاملة، وعلى غير صعيد[٢١].

يدعو التغيير النوعي الذي حصل في المشهد العربي، إلى اتخاذ إجراءات من قبل الحكومات، تتضمن القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتفتح آفاق المشاركة للمواطنين، عبر السعي إلى إقرار الحقوق والحريات للشعوب، إضافة إلى تحسين الظروف المعيشية، وتطوير الأنظمة القائمة، وتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة، لأن فشل تلك الأنظمة على المستويات جميعها، قاد إلى الاحتقان الكبير لدى الشعوب، التي أصبحت غير قادرة على التحمل، في ظل تردي الأوضاع في أوطانها، وانعدام فرص العمل، وغياب العدالة في توزيع الثروة، ولعل المخرج الوحيد للخروج من النفق المظلم، الذي تعيشه بعض الأنظمة العربية، يتجسد في الاستجابة إلى مطالب الناس، وتحقيق التنمية في المجتمعات العربية، القادرة على ضمان استقرارها، وبناء مستقبلها، وترسيخ آليات الحوار والديمقراطية فيها، قبل فوات الأوان.

ولعل الفشل الذي حكم آليات العمل المشترك، يعود إلى التقاليد التي ترسخت في أنظمة الحكم، حيث يصعب معها اختراق الثقافة السائدة، الرافضة للتنازل عن سيادتها أو جزء منها لصالح إطار تعاوني، كما أن التناقضات التي تميزت بها بعض الدول، جعلت الأمر أكثر تعقيداً لناحية توسيع مجالات التعاون والتنسيق، وإقامة المشاريع المشتركة، وتقسيم العمل بين الدول المنخرطة في هذا الإطار، بالإضافة إلى أن تبادل المعلومات والمنتوجات بين الدول، قد تعوقها الحواجز التي رفعت نتيجة الصراعات التاريخية التي مرت بها، وتحتاج هذه العوامل كلها إلى مجهودات كبيرة من أجل تجاوزها، للوصول إلى مرحلة متقدمة من العلاقات الاجتماعية الواعية، التي تساعد على إنجاز الاتفاقيات التي توقع بين الدول، خصوصاً، تلك التي تطال قضاياهم الحياتية والاجتماعية.

هذه الدول يفترض أن تصل إلى مرحلة تعي فيها أهمية التنازل عن بعض صلاحياتها السيادية لصالح مؤسسة تعاونية، تحقق لها مردوداً يفوق هذا التنازل، ويؤمن بعض المصالح التي يصعب أن تؤمنها هذه الدول منفردة، في ظل التكتلات الاقتصادية والأطر والاتحادات التي تبنت النشاطات المشتركة، والجهود الجماعية والإرادة السياسية من أجل غاياتها الاقتصادية، وهذا ما يفترض تأمينه في أية محاولة مستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، الذي لا بد من أن يمر في مرحلة تكثيف نشاطات التعاون، التي على الرغم من محاولة حصرها في القضايا الاقتصادية، فإنها لن تنفك عن العوامل السياسية وتأثيراتها، التي تعدّ مؤشراً ضرورياً للنجاح، مع الإشارة إلى أن الاتفاق بين الدول على المصالح المشتركة، التي تحقق التنمية بكامل معالمها، يمكن أن يخفف من وطأة الحساسيات السياسية المعرقلة لإنجاز ذلك.

فالتشابك غير المنظم في الأهداف المقترحة للتعاون الاقتصادي العربي، والمتنقلة بين تعاون مكثف ووحدة متكاملة، جعل من الصعب تحقيق إنجازات استراتيجية، تقوي من موقع هذه

(٢١) خالد بن راشد خاطر، الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون والتحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي: التطلعات والتحديات والمكاسب الاستراتيجية بعيدة المدى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان ٢٠١٢ الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون، ص ٨-٩.

العملية، وسوف تزيد من التشرذم في الأنشطة المقامة، أو المشاريع المشتركة المستقبلية، كما أن التداخل ما بين السياسي والاقتصادي، أضرّ بمستويات التطور التي كانت منتظرة لاقتصاديات الدول العربية، بالإضافة إلى الإخلال بالالتزامات التي أقرتها وتعهدت بتنفيذها، وفضلت مصالحها القطرية على المصالح العامة المشتركة، ما شجع تنامي التجمعات الفرعية، بحجة أنها مكمّلة للتكامل العربي، وتصب في مصلحته، حتى اقتنع الجميع، بأن الصيغ الحالية فشلت، ولا بد من ابتداع صيغة جديدة تعيد الروح إلى جسد التعاون العربي، وتوقف الأوضاع المزرية التي قضت على آمال التنمية، وأضعفت التضامن العربي، ورسخت التبعية في جميع أشكالها، وفي مجالاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية والتكنولوجية.

وفي سبيل التخلص من التبعية، وتغيير نمط سياسات التنمية المتبعة، لا بد من انتهاج استراتيجية معدّلة، تقوم على اعتماد تنمية حقيقية، تتأتى من سياسات اقتصادية عربية، على الصعيدين القطري والقومي، تسعى إلى تحصيل استقلالية قرارها، والإفادة القصوى من مواردها الطبيعية والبشرية والمادية، وتنمية كفاءة استخدامات التقنيات الحديثة، تمهيداً لترويضها وتوطينها، على أن تكون هذه الدول جادة في تعاطيها مع عملية التكامل فيما بينها، أو أقله اختيار بعض مجالات التعاون، التي تساعد على الوصول إلى تلك العملية، لأن المهم في كل ذلك، أن تتحدد السياسات المفروض اتباعها، والقيام بما يلزم لتنفيذها، والاتفاق على الصيغ المناسبة للبلدان العربية، بدلاً من اختيار عناوين طموحة، وأهداف فضفاضة تبقى حبراً على ورق، وتقود إلى تلاشي الثقة بأي عمل عربي يهدف إلى التعاون.

يحتاج تحقيق الاستقلال الاقتصادي إلى إرادة سياسية ورؤية موحدة، تستهدف التنمية الشاملة، هذه التنمية تتطلب خططاً اقتصادية تستند إلى رؤية قومية، تفرض منهجاً جديداً له علاقة بالهياكل الإنتاجية، وبتطوير وسائل الإنتاج، لتحقيق التكنولوجيا الذاتية لتفعيل الإنتاج، خصوصاً، للسلع الزراعية الرئيسة، لسد الفجوة الغذائية في الوطن العربي، والاستخدام المشترك للإمكانيات والقدرات العربية على المستوى القومي، في إطار جهد عربي مشترك، تتوزع فيه الأدوار بين الأقطار العربية.

وهناك ضرورة للالتزام السياسي بعملية التكامل الاقتصادي، وإيجاد الآلية اللازمة لوضع قرارات التكامل والتنمية موضع التنفيذ، وإلزام الحكومات العربية بعمليات التنفيذ، وتعتمد هذه الآلية على أسلوب لصنع القرارات، تراعي أحوال الدول الكبرى والصغرى على السواء، كما أنه لا بد من خلق جهاز قومي لحل المنازعات والخلافات يعتمد على أسلوب الحوار السلمي والتحكيم، وينعقد بشكل محكمة تكون قراراتها ملزمة للجميع، ويعدّ تغليب العامل الاقتصادي التكاملي على العوامل السياسية، في غاية الأهمية، وتوظيف العامل السياسي لخدمة أغراض التعاون والتكامل[٢٢].

قد تكون جميع تلك المقترحات لإعداد استراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي شاملة، ومتشعبة الأفكار، وقد تفتقد إلى الترابط في خطوطها ومعالمها، بسبب غزارة المعطيات وتراكم الإخفاقات التي فتحت المجال لإبداء

(٢٢) عدنان شوكت شومان، العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الإقليمية والدولية، المستقبل العربي، العدد ٢٣٤، بيروت، لبنان، آب ١٩٩٨، ص ٨٥-٨٦.

الآراء والملاحظات، لأن ما يبرر ذلك، هو النطاق الواسع الذي يطاله هذا التكامل، والاتفاقيات والمواثيق التي تعرضت له، بحيث أن الضياع وعدم التنسيق، حكم مسيرة العمل العربي المشترك، التي خطت خطواتها الأولى بالتوازي نوعاً ما، مع بدايات السعي إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أو بدايات التعاون بين بعض الدول الأوروبية، التي قادت نجاحاتها إلى ولادة الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي، فعملية التكامل تحتاج إلى تضافر الجهود وتكثيف اللقاءات والحوارات والدراسات، بمشاركة الخبراء والعارفين بقضايا التعاون، والمتابعين لتجارب التكامل التي حدثت على المستويين الإقليمي والدولي، للخروج بخطة واضحة، يتم تبنيها رسمياً، مع آليات عملها وصيغ تكوين الأجهزة المشرفة على مؤسسات التعاون والتكامل.

فلا يمكن أن تنجح محاولات التعاون العربي، وتحقيق نتائج اقتصادية مهمة، إلا بإيجاد مؤسسات محلية وعلى الصعيد الإقليمي ضمن الأجهزة العربية، تتمتع باستقلالية في نشاطاتها، وتبني أهدافها استناداً إلى خططها الإنمائية، التي تناسب أوضاع أقطارها، وغير ذلك ستظل التبعية متفشية في البلاد والمؤسسات الوطنية، وفي الأطر المنظمة للتعاون والتكامل، فتصير القرارات مبتورة من أساسها، والاتفاقيات والمواثيق مجرد نصوص وخطابات، والمشاريع المشتركة تولد ميتة، يحكمها التفكك والتشرذم، ويغيب عنها التنسيق والتخطيط.

وإلا لماذا وصل الأمر إلى هذا الفشل؟ أليس بسبب الصراعات والخلافات المخيبة لآمال الأجيال، ألا يحتاج الأمر إلى جرأة من الحكام بإعلانهم التعويض عن الفشل كلّه، عبر النهوض سريعاً، والبدء بثورة شاملة تحدث تحولاً نوعياً في التفكير والتعاطي مع القضايا المصيرية، والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ووضع استراتيجية متقدمة ومتطورة تناسب القدرات العربية، والتنوع الفريد، والتاريخ المميز، والخبرات الممتازة، والقواسم المشتركة؟

ألا تستحق الشعوب العربية وقفة من قادتهم، لمفاتحتهم بأن الماضي المخيب ولّى إلى غير رجعة، وأن الوعي العربي سيد الموقف، وبأن الأمة تملك القدرة على التوحد والتعاون والتكامل، ونسيان التناحر والتباعد ومشاكل السياسة والحدود؟

في أوروبا، لم تمنع مئات السنين من الحروب، وملايين القتلى، ومآسي الدمار، ومواجع التشريد، ومعاناة الجراح، من التلاقي والانفتاح، والتعاون والتكامل، والتنسيق والتوحد، وهذا كلّه، خفف من هواجس الكراهية والحقد، التي تعتمل في القلوب والنفوس، وقاد إلى قطع أشواط طويلة في الاندماج، على الرغم من الصعوبات التي واجهت عملية الوحدة، فانعكس ذلك اقتصاداً قوياً، وديمقراطية واعدة، واستغلالاً أمثل لإمكانيات هذه الدول، وصولاً إلى التوسع في السيطرة على الأسواق الخارجية، وامتلاك التقنيات المساعدة للتنمية الصناعية.

ولو قرر العرب استثمار الثروات والإمكانيات المتاحة، لأتيح لهم بناء تجمع اقتصادي، لن يتوقف عند حدود الاقتصاد، بل سيؤدي إلى تنمية شاملة، تؤمن قدراً مقبولاً من الاستقلال والتطور.